

عدد من المختصين يتكلمون عن شمول التنمية:

نقلة نوعية ومستقبل واعد



جامعة الملك عبد الله تقلة نوعية للتعليم

تميز عهد خادم الحرمين الشريفين بالاستقرار الكبير في مختلف الجوانب مما ساعد على تواصل استمرار مسيرة التنمية ورفع وتيرة النمو في جميع القطاعات، ومنذ العام ١٤٢٦ هـ وهو العام الذي تمت فيه مبايعة خادم الحرمين الشريفين وحتى يومنا هذا فإنه من الصعب جداً إحصاء ما تم من إنجازات تحققت بفضل الله أولاً ثم بتوجيهات ومتابعة خادم الحرمين الشريفين.. «اليمامة» استضافت عدداً من المختصين للحديث عن تكامل وشمول مسيرة التنمية في عهد الملك عبد الله وكيف نساهم كمواطنين في دفع هذه المسيرة للأمام، وتساءلت أيضاً عن قراءتهم المستقبلية للاقتصاد السعودي خاصة في الأوضاع الحالية التي يعيشها العالم من حولنا والأحداث التي يعاينها منها الشرق الأوسط.

إعداد سعد الحميداني

المشروعات هو المواطن والتركيز على العنصر البشري للرفع من قدراته ولتعدد المشاريع التنموية المتعددة في مجالات عدة، وتطرق د. الفهيد إلى نموذجين مضيئين وقال إن أحدهما في المجال الاقتصادي فالى جانب المدن الاقتصادية والسياسة المتوازنة التي ساعدت بتوفيق من الله في تجنب المملكة للأثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية وإلى جانب إصدار نظام صندوق التنمية الزراعية برأسمال قدرة (٢٠) مليار ريال لدعم مسيرة التنمية الزراعية بالمملكة مع مراعاة المحافظة على المياه وترشيد استخداماتها للمحافظة على البيئة. هناك مشروع حيوي يرتبط بالأمن الغذائي لتوفير الغذاء على المدنيين القصير والطويل، حيث يادر مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء شركة زراعية تهتم

متوازنة ومستدامة

في البداية يؤكد د. خالد بن محمد الفهيد الكاتب الاقتصادي على تعدد وتميز المشروعات التنموية وقنوات الحوار في عهد خادم الحرمين الشريفين ومحورها الرئيس هو العنصر البشري، وقال إن تنوع هذه المشروعات في المجال الاقتصادي والتعليمي والصحي والأمني والفكري وما يميزها هو النقلة النوعية ومراعاة البعد الجغرافي بهدف تحقيق تنمية شاملة أهم أبعادها أنها متوازنة ومستدامة في محافظات ومناطق المملكة ليكون هناك توطين لأبناء الأرياف والقرى الساحلية لتخفيف الضغط السكاني عن أمهات المدن، والقضاء على السكن العشوائي في أطراف المدن وكذلك ما يميزها أن الهدف الرئيس والحلقة الأقوى في مثل هذه

تنوع المشاريع مع مراعاة البعد الجغرافي تحقق الهدف المطلوب



مركز الملك عبدالله المالي الحلم الكبير الذي ينتظره العالم

بالاستثمار الخارجي بهدف تأمين احتياجات المملكة من بعض السلع الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل (القمح - الأرز) ولتكون داعمة ومكملة للقطاع الزراعي بالمملكة. والنموذج الآخر تعليمي فإلى جانب التوسع في إنشاء الجامعات والكليات التقنية في مناطق ومحافظات المملكة وبرنامج الابتعاث الخارجي لعدد من الدول المتقدمة يأتي إنشاء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في ثول بحق منارة للعلوم والمعرفة.

وأضاف أنه إلى جانب تبنيه - حفظه الله - لبرنامج مكافحة الفقر في هذه البلاد وإيجاد السبل التي تساهم في تحمل تكاليف غلاء المعيشة يحظى - حفظه الله - بالتقدير وتجلى ذلك في منحه جائزة (البطل العالمي لمكافحة الجوع لعام 2008م) من برنامج الغذاء العالمي ويأتي هذا التكريم الدولي على دعمه المتواصل والمستمر وتبرعه السخي لبرنامج الغذاء العالمي ومساعدة كثير من الدول الفقيرة التي لديها نقص في الغذاء التي تعاني من الجوع والتصحر والمرض.

تراكم الإنجازات

ويضيف الدكتور د محمد آل عباس الأستاذ بجامعة الملك خالد أن المشاريع التنموية في عهد خادم الحرمين الشريفين كثيرة وشواهدنا حية وفي كل المجالات هناك تنمية ومشاريع لخدمة المواطن ولنهضة الوطن. وقال بدأت مسيرة تنمية هذا الوطن من ذلك اليوم الذي أعلن فيه الملك عبد العزيز توحيد الوطن تحت اسم المملكة العربية السعودية، منذ ذلك الحين انطلق القطار الذي لم يترك مدينة ولا قرية ولا هجرة إلا نقلها إلى التنمية والنهضة الحضارية. منذ ذلك الحين حمل راية التوحيد ومشاعل التنمية والتقدم الحضاري أبناء الملك الراحل - رحمه الله - بثوابت واضحة واستقراء لمعطيات الحضارة. وعمر الأمم والحضارات؛ لذا فإن ما حدث من نقلة حضارية يعتبر معجزة حقيقية ومنة يمنها الله علينا فله الحمد والشكر.

وأضاف لقد تعاهد أبناء الملك الراحل بناء الوطن في شتى مجالاته وعندما نتحدث عن التقدم الذي نشهده اليوم فإننا نتحدث عن جهد تراكمي إنجازات تبني بعضها بعضاً كالبنيان المرصوص والجسد الواحد. حتى جاء هذا العهد الميمون عهد خادم الحرمين الشريفين عهد الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي. فخادم الحرمين الشريفين عندما تسلم مقاليد الأمور كانت الأوضاع الاقتصادية العالمية غير مواتية ووصل

سعر البترول قبل ذلك إلى مستويات منخفضة خطيرة أدت إلى تفاقم الدين العام حتى تجاوز 600 مليار ريال بسبب تتابع العجز في الميزانية العامة للدولة. ثم ما لبثت الأوضاع أن تحسنت بشكل ملحوظ، بل تعدت ذلك إلى طفرات اقتصادية هائلة لم يسبق لها مثيل، ولم يتم تصورها من قبل ولم يخطط لها جيداً، حيث ارتفعت أسعار البترول إلى 150 دولاراً للبرميل وتحول العجز في الميزانية العامة إلى فائض كبير. وبين أن حكومة خادم الحرمين واجهت هذا التدفق بحكمة كبيرة وقامت باستغلاله لتخفيض حجم الدين العام دون إهمال فرصة تحقيق إنجازات تنموية في جميع الجوانب الأخرى. فانخفض الدين العام إلى 20% من مستوياته السابقة وهذا في نظري أهم إنجاز تنموي في عهد خادم الحرمين الشريفين ويجب أن يسجل بمداد من ذهب.

وأضاف د. آل عباس قائلاً: على أن الأمر لم يقف هنا فحسب، بل توجهت التدفقات إلى جانب مهمين جانب تعزيز الذراع الاستثمارية للدولة لضمان تنمية مستدامة وليس مجرد طفرة مؤقتة واستكمال البنى التحتية للوطن من جانب آخر.

فقد تم توقيع العديد من المشاريع التنموية المهمة في مجال التعليم والصحة وارتفعت، حيث تمت الموافقة الميمونة على إنشاء 2000 مدرسة؛ وذلك للعمل على نقل جميع المدارس المستأجرة إلى مبان حكومية متطورة. كما حصل التعليم الجامعي على اهتمام مباشر



د. الفهيد: عهد الملك عبدالله تميز كثيراً في المجالين الاقتصادي والتعليمي

الإصدار برعاية:



مجموعة شركات عبد الله السبهتي
SAIHATI GROUP OF COMPANIES



مسيرة التنمية .. إنجازات متكاملة ومشاريع شاملة



من لدن خادم الحرمين الشريفين فبعد أن كانت لدينا ثماني جامعات محصورة في العاصمة والمدن الكبرى أصبح لدى وزارة التعليم العالي 25 جامعة موزعة على مناطق المملكة جميعها، وأصبحت كل منطقة من مناطق هذا الوطن الغالي تنعم بجامعة مستقلة، وبذلك تجاوز القبول في هذا العام أكثر من 200 ألف طالب وطالبة. لم يقف الأمر عند الجامعات الحكومية، بل فتح المجال بشكل مقنن ومدروس



د.العباس: نمو الاستثمارات وأسعار البترول تعطينا صورة مضيئة للمستقبل السعودي

للجامعات الأهلية لتشارك في تنمية الوطن والمواطن وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في هذا العهد الزاهر. ثم توج التعليم العالي في المملكة بذرة عظيمة تعد هدية من خادم الحرمين الشريفين للعلم والعلماء هي جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.

وقال د. آل عباس إنه نظراً لهذه الجهود الجبارة في الرقي بالتعليم يقتضي الرقي بخدمات الإنسان لم يكن مستغرباً الاهتمام بالنقل من خلال توسيع شبكة الطرق بشكل هائل كما تم تطوير شبكة القطارات لتشمل مناطق لم يصل إليها قطار من ذي قبل، كما شملت إنشاء عدد من المستشفيات والمراكز الصحية.

وحول قراءته للمستقبل الاقتصادي السعودي يقول الدكتور آل عباس: الاقتصاد يتطور في حالة الاستقرار الأمني والسياسي. ورغم كل القضايا الشائكة سواء الأمنية أو السياسية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط اليوم إلا أن المملكة تنعم في عهد خادم الحرمين الشريفين باستقرار كبير في جميع الجوانب؛ وذلك بفضل الله ومنته. هذا الاستقرار يهدد الأرضية الاقتصادية لرأس المال سواء الأجنبي أو المحلي ليلعب دوره الفاعل في التنمية. لذلك من المتوقع أن تتزايد التدفقات النقدية على المملكة والنتيجة أساساً من زيادة الاستثمارات الأجنبية وخاصة بعد أن تستكمل المدن الاقتصادية بنيتها الأساسية. من المتوقع أن تستقر أسعار البترول عند مستوى ما بين 80 و 60 دولاراً في المدى المتوسط مما يحفز الاستثمارات النفطية في المملكة والتي تتمتع بميزة نسبية في تكاليف استخراج البترول.

وهي ظل الاستقرار الاقتصادي ومع نمو الاستثمارات الأجنبية والمحلية فإنه من المتوقع أن يلعب سوق المال دوراً كبيراً في توجيه حركة رأس المال.

المسار الصحيح

أما المحامي الدكتور عثمان خالد الدعجاني فيقول إنه من الصعب إحصاء أهم المشاريع التنموية التي تمت في عهد خادم الحرمين الشريفين لكثرتها، وقال

إن من أبرزها ما تم في الجانب العدلي وهو ركن أساسي لرفاه وتطور الأمم والشعوب وإرساء قواعد العدالة والإنصاف، وقال إنه في عهد الملك عبدالله وينظرته الناقبة الواعية أصدر التوجيهات والمراسيم الواحد تلو الآخر، وتشكلت لجان الخبراء وأرسلت الوفود للدول المتقدمة للاستفادة من النظم العدلية المتقدمة وصدرت الأنظمة التي تتابعت بشكل يسر الخاطر ويهيج النفس لما فيه ترسيخ مبادئ القانون، وقد وضع الدولة -حفظه الله- في المسار الصحيح وهو مسار ترسيخ مبدأ سيادة القانون على جميع نواحي الحياة والأشخاص، وبذلك تخلصت الاجتهادات الشخصية، وانتشر وعي الناس بالحقوق التي وفرتها لهم الدولة واطمأنت جميع شرائح المجتمع وجميع القطاعات من خاصة وعامة إلى قدرتها على التوقع ومعرفة نتيجة أي تصرف مسبقاً لوجود الأنظمة التي تنطبق على كثير من التصرفات؛ وبالتالي يمكن لأي جهة أن تضع تصوراتها وخطتها وفق المتاح بحسب ما ينص عليه النظام، وهو عامل أساسي في الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ فمن الناحية الاقتصادية فإن المستثمر الأجنبي لم تعد لديه الهيبة والخوف السابقين من حيث التردد عن الاستثمار في السوق السعودي بسبب عدم وضوح الأنظمة والقوانين والاختصاصات القضائية مما جعل تلك الهيئات الاستثمارية العملاقة تحجم عن الدخول لهذا السبب الرئيس والأول في اطمئنان صاحب رأس المال إلى هذه السوق التي يحكمها القانون، والنتيجة هي توافد تلك الاستثمارات الأجنبية، وأضاف د. الدعجاني أن من أبرز مشاريع خادم الحرمين هو دعم القضاء بمبلغ سبعة مليارات ريال تهدف إلى تطوير قطاع القضاء ودفعه المستمر تجاه النهوض واختصار الوقت، ولعل أيضاً من المنجزات المهمة صدور أنظمة عدلية أساسية لإرساء العدالة وهي أنظمة المحاماة والمرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية وغيرها من الأنظمة التي يصعب حصرها ولكنها جميعاً تهدف للنهوض بالوطن والمواطن.



د. الدعجاني: تطوير مرفق القضاء والاهتمام بأنظمتها يمنحنا بنية قوية لمواصلة المسيرة المباركة

العدد 2075 / الصفحة 62 / العدد 31 / 2009

